الاستيطان الأوربي في الجزائر ١٨٣٠-١٨٧١

م. م. سلوان رشيد رمضان د. مؤيد محمود حمد المشهداني الجوعاني
جامعة تكريت - كلية التربية - قسم التاريخ

بِسْمِ اللهِ الرَحْمَنْ الرَحِيمْ

المقدمة

بقيت فرنسا مدة من الزمن لا تعرف كيف تتعامل مع أبناء الجزائر بعد الاحتلال، وبدأت تتأرجح بين حلم إقامة محمية أو (مملكة عربية) كجزء من عملية استكمال سيطرتها على القارة الإفريقية، كما ان الطبقة البرجوازية لم تعد مؤهلة بشكل عميق لتتعامل مع الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، ولم يتخيل ضباطها غير إبادة السكان الأصليين لغرض استغلال موارد البلاد، وفي هذا يشير وزير الحربية جيرار: " لابد من إبادة جميع السكان العرب، أن المجازر والحرائق وتخريب الفلاحة (الزراعة) هي في تقديري الوسائل الوحيدة لتركيز هيمنتنا"[١] .

لذلك بدأت باستيطان السهول عن طريق توزيع الأراضي على الجنود، والعمل على جذب المهاجرين الأوربيين لغرض التغلب على مشكلة قلة عدد الفرنسيين المدنيين، وكان أولئك الأوربيين يجلبون من فقراء الشعوب الأسبانية والايطالية والمالطية[٢].

إن احتلال الجزائر عسكرياً لا يؤمن سيطرة فرنسا عليها فهي أراض شاسعة الإرجاء متنوعة التضاريس، ولكي تستقر وتثبت احتلالها، يجب ان تسيّر معها هجرة للأوربيين ليستوطنوا فيها ويكونوا قوة دعم الجيش الفرنسي، ومن جهة ثانية حصر أصحاب البلد الشرعيين في مناطق يسهل الإشراف عليها ومراقبتها فتتم للمحتلين من العسكريين والمدنيين السيطرة عليهم اقتصادياً وسياسياً، وفي هذا يقول الماريشال سولت: " إن الاستيطان الفرنسي في الجزائر في حدود مدروسة هو العامل الأول للبقاء فيها، وهذا الاستيطان كفيل بتهيئة الوسائل خلال سنوات قليلة للتمكن من الدفاع عن الجزائر دون ان نستعمل أكثر مما يلزم من قوى البلد وأمواله"[٣].

تنامت حركة الاستيطان في الجزائر خلال السنوات ١٨٣٠-١٨٧١، إذ جري ذلك مع انسجام السياسة الفرنسية وأهدافها المتمثلة بتحقيق نمو سكاني استيطاني متصاعد والعمل على إيجاد (جزائر فرنسية) من خلال تطبيق عدد من البرامج الاستيطانية في الجزائر:- وعلى هذا الأساس سوف يعالج البحث موضوع الاستيطان وانعكاساته على الأوضاع الاجتماعية والسكانية في الجزائر من خلال المواضيع التالية[٤]:-

١- الاستيطان العسكري

٢- السياسة الاستيطانية للجنرال بيجو

٣- فشل تطبيق سياسة الاندماج ومحاولة تطبيق وسائل جديدة

٤- الاستيطان والنظرة العنصرية.

٥- الاستيطان الحر

٦- موقف الإمبراطور من تطبيق إجراءات الاستيطان.

وعبر طرق الاستيطان المشار إليهما جرى التعامل مع الجزائر، كرد فعل للسياسة الفرنسية وتوجهاتها بحسب النظام السياسي القائم، ولغرض تحقيق تلك التوجهات تم تقديم التسهيلات لدعم المجتمع الاستيطاني بالوسائل المختلفة (مادية ومعنوية)، بهدف إنجاح تجربة الاستيطان في الجزائر.

١- الاستيطان العسكري

بدأت السياسة الفرنسية فكرتها على أساس تذويب السكان المسلمون بالجزائر في الحضارة الفرنسية، لان المستوطنون الأوربيون جاؤوا ليستقروا فيها، تلك السياسة واجهت مشكلة، إذ لا يمكن لمجتمعين مختلفين في كل شيئ من عقيدة إلى تقاليد ان يندمجا، إلا باحتواء شعب لشعب أخر، والعمل على إيجاد شخصية جديدة للجزائري تختلف عن شخصية ابن البلد الأصلي، وغير مشابهة لشخصية الفرنسي الحقيقي المتواجد في فرنسا، وبالتالي فان الجزائري الجديد هو الأجنبي الذي يحافظ على ثقافته وتقاليده وثروته ونفوذه ويرفض الاندماج في المجتمع الجزائري الأصلي أو المجتمع الفرنسي الأصلي الموجود في فرنسا ذاتها[٥].

وهذا يتطلب نوعين من التغيير الاجتماعي هما[٦]:-

الأول: التغيير الاجتماعي الطبيعي، وهو نتاج عملية ديناميكية المجتمع، وعجلة التغيير هنا نتيجة تفاعل الإفراد مع المحيط الداخلي والخارجي للمجتمع.

الثاني: التغيير الاجتماعي غير الطبيعي، وهو حين يتدخل في عملية التغيير عنصر خارجي مفاجئ على جوهر العلاقات الاجتماعية لتغيير أنماط السلوك والعادات والتقاليد والطرق المتبعة السائدة في المجتمع، وهذا التغيير مهما كانت درجة تأثره يبقى عاجزاً عن إجراء عملية التغيير الكلية للمجتمع المراد تغييره، لان مسالة التغيير سايكولوجية تتعلق بالفرد، أي ان الفرد ممكن ان يشعر بالاغتراب أو الاستلاب الثقافي، لكنه لا يمكن القضاء على ارتباطه وانتماءه بمجتمعه وقيمه نهائياً، لذلك نعتقد من وجهة نظرنا ان جميع المحاولات التي أجراها الاحتلال لم تؤدي إلى تغيير أنماط السلوك الاجتماعي أو تغيير عاداته ومعتقداته الدينية والاجتماعية.

تركزت الهجرة الأولى نحو المدن، ولاسيما مدينة الجزائر، إذ يعمل الأوربيون في خدمة الجيش الفرنسي والإعمال المتصلة به، مثل إقامة المقاهي والخمارات ودور القمار والفنادق وتموين الجيش وسماسرة لبيع الأراضي، في الوقت الذي بدأ فيه سكان المدن من المسلمين يرحلون عنها أو يحصرون كأذلاء محجوبين في الإحياء الشعبية الضيقة وممنوع عليهم الاختلاط والاحتكاك بالمستوطنين، الذين بدأوا بالوصول أفواجاً إلى الجزائر، وهم أكثر جرأة وحماس على امتلاك ما تطال أيديهم إليه، وقد وصف احد الجزائريين تلك الظاهرة بالقول:" قلما كان الجزائري إثناء تجواله داخل المدينة يتعدى بخطواته حداً معيناً وضع للحد بين الجزائريين والفرنسيين"[٧].

بدأ المستوطنين بالوصول تباعاً إلى الجزائر بدعوة المسؤولية العظيمة التي يروج لها دعاة الهجرة الذين طلبوا ذلك بالقول: " إن الجزائر أخر مصدر وصلنا إليه من مصادر عظمتنا، أنها ارض فرنسية يجب استيطانها في اقصر وقت ممكن، ويتحتم علينا نحن الفرنسيين إذا أردنا ان نعتمد على شيئ نفاخر به الأمم في تسوية شؤون الإنسان في يوماً من الأيام"[٨].

جرى في حكم الجنرال كلوزيل[٩] (Clauzel) إنشاء أول القرى الزراعية للأوربيين في سهل متيجة الخصب، بعد إخلاءه من السكان أو بيعه إلى المضاربين، فأصبحت مدينة بوفاريك(Boufarik) فرنسية، بعد ان اشترى الجنرال المباني الأنيقة بثمن بخس، ونجح المستوطنون بزراعة أشجار التوت والزيتون وقصب السكر والقطن، من خلال إجبار صغار الصناع على ترك مهنهم اليدوية ليصبحوا مزارعين بالقوة[١٠].

وخلال مدة حكمه الثانية (١٨٣٥-١٨٣٧)، أصبح الجنرال كلوزيل احد اكبر مشجعي الاستيطان في الجزائر، إذ أسس شركة فلاحيه سماها (المزرعة التجريبية لإفريقيا)، وسمح للعسكر الاكتتاب فيها، كما استولى على الأملاك القريبة من منطقة بابا علي وضم إليها مزرعة حوش حسن باشا القريبة من واد حراش التي بلغت مساحتها (١٠٠٠) إلف هكتار[١١]، ولزيادة الحماسة والتشجيع للمستوطنين القى بهم خطاباً جاء فيه: " لكم إن تنشئوا من المزارع ما تشاؤون، ولكم ان تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة... وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي واستقر في أمريكا منذ بضعة قرون"[١٢].

إن تلك السياسة التي اتبعتها سلطات الاحتلال بالسيطرة على الأراضي واستيطانها بالوسائل التي اشرنا إليها أرغمت عدد من القبائل على الرحيل عن أراضيهم واللجوء إلى الأماكن المنعزلة، كما حدث لقبيلة (حجوط) بمتيجة الغربية، وقبائل بني عامر في السهول الواقعة بين وهران وبلعباس، وكانت المصادرة والطرد من الأراضي نهجاً متبعاً في كل العمليات العسكرية الموجهة ضد القبائل التي تقف بوجه الفرنسيين[١٣].

وفي ذلك يؤيد الكسي دو طوكفيل[١٤] (Alexei de Tokvel) في كتابه نصوص عن الجزائر، يعرض فيه طريقتان لغزو البلد واحتلاله، الأولى: هي وضع المحتل جميع السكان تحت سيطرته وحكمهم بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا النظام طبقه البريطانيين في الهند، أما الطريقة الثانية: هو وضع جماعات من العرق الغازي مكان السكان الأصليين، وهكذا تصرف الأوربيين دائماً تقريباً على مر العصور، ويقول: " انه يجب إلا نفصل اطلاقاً السيطرة والاحتلال عن الاستعمار (الاستيطان) والاستعمار عن السيطرة والاحتلال... الاستيطان بلا

احتلال سيكون دائماً عملاً غير مكتمل وخطراً في نظري، إذا تركنا العرب لأنفسهم وتركناهم يتشكلون في قوة منتظمة في مؤخرتنا فلا مستقبل اطلاقاً لمبادرتنا في إفريقيا، ستضمحل تدريجياً بفعل المناهضة المتواصلة للأهالي أو ستسقط فجأة بفعل جهود هؤلاء"[١٥].

نتيجة تلك السياسة أصبح الأوربيون يسيطرون ويسكنون الدور والقصور في المدن والقرى، والجزائريين المسلمين يتيهون في البادية، ويسكنون خيام من الصوف والوبر لأهل الجنوب وقرابي (جمع قربى)[١٦] لأهل الشمال وأنشأت مدائن القصدير[١٧] على مقربة من المدن[١٨].

إن السيطرة على الأراضي الزراعية[١٩] واستيطانها من قبل الأوربيين أدى إلى خلل في وظائف السكان المحليين وطريقة عيشهم واستقرارهم، لان الأرض كانت مصدر رزقهم ومجال عملهم وفقدانها كان يحرمهم من كل ذلك، وكانت الإجراءات القاسية التي فرضتها قوات الاحتلال، من خلال السياسة التي انتهجتها السلطات الفرنسية لانتزاع الأرض من أصحابها الشرعيين، وفي الوقت نفسه معبرّة عن نمط وحجم تطور اقتصاد مجتمع المستوطنة الجديد[٢٠].

سعت القرى الاستيطانية لاختراق المجتمع الجزائري والتغلغل في التجمعات المحلية لتحطيم الأسس التي يقوم عليها، تمهيداً لتأسيس مجتمع استيطاني بديل، وبدأت بالعمل لتحقيق تلك الغاية بانتهاج ثلاث طرق لتحقيق هي[٢١]:-

١- الحفاظ على الشخصية المميزة للمجتمع الاستيطاني بحدودها وأسوارها وأراضيها، وإيجاد أنماط اجتماعية واقتصادية وسياسية مغايرة لما هو قائم في المجتمع الجزائري، وسعت إلى تعميق الفجوة بين المجتمعين لتصبح السيطرة والغلبة للمستوطنين الجدد.

٢- تنويع الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المستوطنات في المراحل الأولى من الاستيطان، وبدأت تشجع زراعة محاصيل جديدة كجزء من إجراء تجارب لزيادة إنتاج الأرض لسد حاجة فرنسا .

٣- ترابط القرى الشديد ودورها في النظام الإداري للمستوطنة الذي تفرضه السلطة المركزية، أي أنها تمارس دورها في عمليات التحول الديمغرافية لإتمام نهج فرنسا في الجزائر، وهي بذلك تعزز الواقع الجديد بكونها مراكز إستراتيجية لتثبيت سيطرة المستوطنين وتوطيد أركان المجتمع الناشئ.

أسهمت الحكومة الفرنسية في زيادة عدد المستوطنين والقرى على حد سواء، فقد وصل عدد المستوطنين سنة ١٨٣٩ إلى نحو (٢٥) إلف، وبلغ عدد الفرنسيين نحو (١١) إلفا[٢٢]، والجدول يوضح حجم الاستيطان الأوربي في الجزائر من خلال تزايد أعداد المستوطنات والمساحة المستولى عليها مقدرة بالهكتار[٢٣].

ت	السنة	عدد المستوطنات	المساحة بالهكتار	عدد المستوطنين بالآلاف
١	١٨٣٠-١٨٥٠	١٥٠	٤٢٧٦٠٤	٦٣٤٩٧
٢	١٨٥١-١٨٦٠	٩١	١٨٤٢٥٥	١٠٣٣٢٢
٣	١٨٦١-١٨٧٠	٢٣	٧٣٢١١	١٢٩٨٩٨
	المجموع	٢٦٤	٦٨٥٠٧٠	٢٩٦٧١٧

من خلال قراءة الجدول السابق، يتضح لنا ان نسبة أعداد المستوطنات قد انخفضت منذ حكم الإمبراطورية الثانية، وذلك لإرسال العمال الاشتراكيين إلى الجزائر بدل الفلاحين، وأولئك العمال لا يجيدون العمل في الأرض، لذلك أصبحت هجرتهم معاكسة بالعودة إلى فرنسا، وأثرت على زيادة المستوطنات، مع وجود الدعم اللا محدود من قبل السلطة الفرنسية، لإبقائهم في الجزائر.

ووفق اقتراحات منظري الاستيطان الأوربي لزيادة أعداد المستوطنين في الجزائر يقول شارل فورسيه **Charles Vorsah**: "يجب ان نرسل إلى هناك هجرة كبيرة يمكن لفرنسا دون ان تستنزف قواها ان تقدم أربعة ملايين مهاجر، وعلى أوربا ان تقدم الباقي"[٢٤].

كان الجنرال بيجو[٢٥] اكبر مخطط لنظرية إبادة الجزائريين واكبر منفذ لها، وكان مصمماً على تحقيق الاستيطان وجلب المستوطنين، وفي خطابه أمام البرلمان الفرنسي يوم ١٦ تشرين الثاني ١٨٤٠ قال: " يجب ان يتحقق غزو فرنسي وأوربي كبير ويجب توفير مستوطنين تضعوهم في انسب المواقع حتى يستمروا في استيطانهم، ويجب توطين الأوربيين في كل مكان توجد فيه المياه الوفيرة العذبة والأراضي الخصبة دون السؤال عمن يملك هذه الأراضي، ويجب توزيعها عليهم كملكيات نهائية"[٢٦].

والحقيقة إن هدف فرنسا الاقتصادي قد بدا يتحقق بعد السيطرة على كل مساحة من الأرض، وان الغاية الأساسية هي ابتلاع الشعب المسلم، وكسب عدد من الموالين لتنفيذ خططها، وتهجير السكان أو قتلهم، واستيطان الأرض الخصبة من قبل المنبوذين من شعوب أوربا لتحقيق أهداف فرنسا التوسعية.

إن زيادة المستوطنين في الجزائر سوف يحقق تغييرات بنيويّة بتدخل المستوطنين في الاقتصاد والتأثير على بنية المجتمع الجزائري وإحداث تغييرات جذرية أهمها اختلال التوازن بين تكاثر السكان ونمو الموارد الاقتصادية، وكذلك ضعف أو تفكك الروابط الاجتماعية التقليدية بحكم تشتت عدد من القبائل بعد انتزاع أراضيها، وظهور هياكل اجتماعية جزائرية تعددية تتعايش مع المستوطنين والمجموعات العرقية المختلفة، فضلاً عن تحول أنماط العيش بتعميق الفوارق الاجتماعية بين الفئات والأجناس والطوائف، وهذا ما تصبو إليه فرنسا من احتلالها للجزائر[٢٧].

إن منطق الحرب وسياسة التهدئة على الطريقة الفرنسية تعني (التخريب والحرق للمدن والغابات وإتلاف المزارع والبساتين وردم العيون والآبار) والفتك بالشعب الجزائري، وهي إجراءات يومية اتبعها جنرالات فرنسا لتثبيت حكمها وفي هذا يقول الكولونيل فوريه: " لقد تركت بعد مروري حريقاً هائلاً فقد كانت القرى كلها قرابة مائتين قد احترقت وعاث الفساد في بساتينها وقطعت أشجار الزيتون"[٢٨].

٢- السياسة الاستيطانية للجنرال بيجو

اعتمدت سياسة بيجو في حكم الجزائر على السيف والمحراث أي (السيف على رقاب العرب والمحراث بيد المحتل)، وذلك بإشراك القوات العسكرية مع حركة الاستيطان وإنشاء القرى الجديدة، وقد شجع الوحدات العسكرية الفرنسية على زراعة الأراضي المجاورة لمعسكراتها، واقترح تملك المستوطنين العسكريين لأغلبية الأراضي التي تستولي عليها الحكومة الفرنسية في الجزائر وتشجيعهم على الزواج من فرنسيات يتيمات وتهيئة وسائل الراحة والمسكن والمال والحبوب والدواب[٢٩] .

تضمن ذلك النظام منح الأراضي مجاناً، لان الجنود هم أولى الناس بالانتفاع بسياسة فرنسا، كونهم قادرون على حماية قراهم في بلد فتح حديثاً، كذلك طريقة عيشهم الجماعية تمكنهم من استثمار الأراضي استثماراً جماعياً وهو واجب المرحلة الأولى من الاستيطان، إلا ان التجربة قد أخفقت فمن بين (٨٠٠) جندي منحوا امتيازات للزراعة لم يبق منهم إلا نحو (٦٠) جندياً[٣٠]، ذلك ما يؤكد إخفاق تجربة الاستيطان التي أقدم عليها الجنرال بيجو لتغيير الواقع السكاني للمدن الجزائرية.

يبرر الكسي دو طوكفيل أسباب إخفاق تجربة المستوطنات العسكرية بالقول: " أنها لا تشكل من الرجال غير المتزوجين، ذلك ان التعمير يتم بالعائلات وليس بالإفراد، كذلك دافع الحب الدائم الذي يحتفظ به الجنود لمسقط رأسهم، والكراهية التي يحملونها عموماً لإفريقيا، ولا يجب ان تقام مستوطنات إلا باستقدام سكان جدد واستبقائهم هناك بالقوة"[٣١].

اصدر بيجو قراراً في ٣١ حزيران ١٨٤٢ بمصادرة الأراضي التي لا يوجد عليها أبنية، وبذلك أصبحت القبائل لا تملك أي قطعة ارض ترعى أغنامها أو تزرعها بضوء تلك القرارات الجائرة التي أصدرتها قوات الاحتلال الفرنسي وانتقلت إلى المناطق الصحراوية ذات الأرض الأقل خصوبة تاركةً أرضها للسلطات الفرنسية[٣٢].

أصيب المجتمع الجزائري بالركود والخمول وتدهورت حالة السكان وانتشر في أوساطهم الفقر واجهل، وأصبحت مئات الآلاف من العائلات ترتزق من أراضٍ غير خصبة، وتعيش في حالة مأساوية حتى وان كانت هناك أراض خصبة فان شدة التركز السكاني فيها، أصبحت لا تكفي لسد حاجيات كل السكان من الإنتاج الزراعي، الأمر الذي جعل المجاعة

تفتك بالمعوزين غير القادرين على توفير قوتهم اليومي بعد السيطرة ومصادرة الأراضي الزراعية التي يملكونها[٣٣].

بدأت سياسة نزع الملكية العامة وتعميم الملكية الفردية عند الجزائريين، بغرض تسهيل تملك المستوطنين، وهي مشكلة ترافقها عملية طرد تعرض لها الجزائريون، فالحكومة الفرنسية عملت على إصدار تشريعات سهلت نقل الملكية وسمحت بمصادرة الأراضي، بهدف تفكيك أواصر الكيان الاقتصادي للمجتمع الجزائري، لان الملكية الجماعية كانت تعزز شكلاً من أشكال التضامن والتلاحم بالدفاع عن تلك الأرض، كما ان قوات الاحتلال عدتها قاعدة للمقاومة الأهلية التي تشكلها الملكية العائلية الجماعية[٣٤].

ولغرض حماية المستوطنين، اصدر الجنرال بيجو قراراً في ٢٤ آذار ١٨٤٣ يقضي بعدم جواز الدفع المبالغ أو (الاعتراض) على ملكية الأوربيين للأراضي التي انتقلت إليهم، لان هذه الأرض ارض حبوس (أي محبوسة لا يجوز بيعها) لا بالنسبة للماضي ولا الحاضر ولا المستقبل، وانه يمكن شراء مثل هذه الأرض حسب قيمة الفائدة التي تعطيها، هذا في الوقت الذي بقي فيه حق الدفع قائما بين المسلمين أنفسهم بان الأرض المباعة هي ارض حبوس مما يبطل بيعها[٣٥]، وفي هذا يقول الكسي دو طوكفيل: " لكي نجعل السكان يأتون إلى الجزائر ينبغي ان نعطيهم بداية حظوظاً كبيرة لتكوين ثروة هناك، وان يجدوا المجتمع مطابقاً لعاداتهم وأذواقهم"[٣٦].

ابتكر الجنرال بيجو اسلوباً جديداً لنزع الملكية سنة ١٨٤٤، وذلك بإصدار قرار نص على إن يقدم من يدعي ملكية ارض غير مزروعة سنداً يثبت ملكيتها بتاريخ سابق على ٥ تموز ١٨٣٠، وحاول إدخال شيئ من التنظيم على النظام العقاري، وبعد التدقيق في سندات الملكية، تمت مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي بلغت ما يقارب (٢٠٠) هكتار، بعد عّد الأراضي المستريحة من الزراعة ارضاً غير مزروعة، مما اضطر السكان إلى بيع حصصهم من الأراضي والهجرة إلى أماكن أخرى، ولم يتبق للمسلمين سوى (٢٢) هكتار فقط وتم توزيعه على المستوطنين الأوربيين[٣٧].

وجد الفرنسيون في الشريعة الإسلامية مبرراً قانونياً لتأييد هذا القانون، ففي الفقه الإسلامي أحكام تعرف باسم (إحياء الموات) [٣٨] وبمقتضى هذه الأحكام يجوز للسلطان وضع اليد على الأراضي التي لا تستثمر استثماراً كافياً، فوضع الحكام الجدد أنفسهم محل السلطان لوضع اليد على تلك الأراضي[٣٩].

شعر المستوطنون بأنهم أقوياء بحيث أرادوا التخلص من وصاية العسكريين، ومع ذلك فقد كان لا بد لهم من ان يضمنوا لأنفسهم حماية فرنسا، وقد كتب احدهم يقول:" إن من الضروري جداً ان يصدر قانون تعلن فيه الجزائر جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفرنسية، وعلى الصحافة والمستوطنين إلا يستريحوا قبل الحصول على الناحية الأساسية"[٤٠].

أدت سياسة توسيع دائرة الاستيطان نحو الغرب والشرق إلى إنشاء (٣) مستوطنات هي (السانية، ومازغران، وسيدي شامي)، كذلك أقامت (٣) مراكز أخرى لـ (٨٦٩) الماني ومنحتهم (٣٠٠) هكتار في الناحية الغربية، وأنشأت مستوطنة (ڤالي) على الضفة اليمنى لواد الصفصاف في سكيكدة، ومستوطنة (دامريمون) على الضفة اليسرى من الوادي، ومستوطنة سانت أنطوان في رأس وادي زرامنة على طريق قسنطينة، كل ذلك بفضل مجهودات الماريشال بيجو وإدارته العسكرية[٤١].

لم يكتف الماريشال بيجو بالأراضي الشاسعة التي انتقلت إلى المستوطنين، بل اصدر قانوناً جديداً نص على حق الدولة في مصادرة أراضي القبائل التي انضمت الي الأمير عبد القادر الجزائري، وقاومت الفرنسيين يوماً ما، وتم الاستيلاء على معظم الأراضي الزراعية التي بلغت نحو (٥٠٠) إلف هكتار[٤٢].

أخذت الإدارة العسكرية تسير شؤون الأوربيين وتوجيههم وتمكينهم من الاستيطان المنظم وتقرضهم الأموال ووسائل الإنتاج، لكن على الرغم من هذا التشجيع فقد لقي الأوربيين متاعب كبيرة، ولاسيما من الناحية الصحية والاقتصادية، بسبب اختلاف طبيعة المناخ، وكانت الإدارة العسكرية تستعمل أولئك الأوربيين كأيدي عاملة، لأنها لم تجد من الجزائريين من يقبل العمل معها، وهي في حرب مع الشعب، الأمر الذي استفز الأوربيين، فاخذوا يطالبون بتكوين

حكم مدني في مناطقهم وحصلوا على ذلك سنة ١٨٤٥، ثم طالبوا بانسحاب الماريشال بيجو من الجزائر[٤٣].

وفي اثر تلك الضغوط صدر قرار يؤكد على إدماج جزء من ارض الجزائر بفرنسا، وذلك يوم ١٥ نيسان ١٨٤٥ وتقسيمها من الناحية الإدارية إلى ثلاثة مناطق (الجزائر ووهران وقسنطينة)، وهي كما يأتي[٤٤].

١- منطقة مدنية تخضع للإدارة الفرنسية، وتشمل المدن والقرى الساحلية التي يكثر فيها العنصر الأوربي.

٢- منطقة ممزوجة (مختلطة) بين الأوربيين الذين يخضعون للحكم المدني والأهالي الذين يخضعون للحكم العسكري.

٣- منطقة عسكرية ينعدم فيها العنصر الأوربي تماماً، وتشمل الهضاب العليا والصحراء فيخضع الأهالي للحكم العسكري الصرف، وقسمت المنطقة الي (٦) وحدات إدارية على كل منها ضابط فرنسي يساعده عدد من زعماء الأهالي بألقاب (الأغوات، والباشا أغا، والقياد (جمع قايد) والمشايخ وقد أكثروا فيها المكاتب العربية[٤٥] لتساعد الضباط على حكم الأهالي وضبط سياستهم ومراقبتهم واستحصال الضرائب منهم والاستعلام عن أحوالهم وتحركاتهم.

كانت عملية إدماج الجزائر مع فرنسا تصب في مصلحة الفرنسيين والأوربيين المتجنسين وحدهم، ويعترف لهم بحريات المواطنين وحقوقهم، ويتيح لهم الحصول نظراً للضرورات المحلية على عدد من المميزات الإضافية، وانه لا يرمي فقط إعطاء الفرنسيين نصيبهم الكامل، بل الدفع إلى إيجاد مواطنين من الدرجة الأولى، وهذا ما فهمه المستوطنون، أما الدمج بالنسبة لسكان فرنسا، فانه كان الهدف منه دفع العرب في طريق الحضارة الفرنسية، وان تطبيق القوانين سيؤدي بالجزائر إلى الاندماج مع المجتمع الفرنسي، لذلك بدأت فرنسا تشجع المطالب الاستيطانية التي تقدم باسم الدمج، ولم يعلموا سوء الفهم بين النظرتين[٤٦].

إن تنظيم الجزائر إدارياً (أي الفصل بين إدارة المستوطنين وإدارة الجزائريين)، قد انشأ منصب مدير للشؤون المدنية، ومنصب مدير مركزي للشؤون العربية، فضلاً عن مجلس أعلى للإدارة أعضاءه من الموظفين من بينهم ثلاثة مستشارين يمثلون الملك، وإنشاء بلديات على نوعين، النوع الأول: بلديات ذات صلاحيات كاملة في المناطق التي يكون فيها عدد الأوربيين هم الأغلبية، أما النوع الثاني فهو البلديات المختلطة التي يكون فيها عدد الأوربيين ضئيلاً[٤٧].

يبدو إن تلك الإجراءات القسرية قد أدت إلى تفكك النظام الاجتماعي والاقتصادي للجزائر، من خلال مصادرة الأراضي وتشريد السكان منها، وإسكان المستوطنين الأوربيين بدلاً عنهم، بذلك بنى الاحتلال أسس اقتصادية ومجتمع غربي على أنقاض مجتمع تقليدي إسلامي مكث في ارض أجداده ألاف السنين، إذ لم يترك الاحتلال الفرنسي فرصة للذين طردوا من أراضيهم، بل لحق بهم إلى المناطق التي رحلوا إليها مجبرين، وقد صادف عدد منهم في مدينة الظهرة وهم يحتمون خوفاً في غار الفراريش، وقام الجنرال بليسيه (**plessih**) وجنوده بإغلاق فتحات المغارات بكميات كبيرة من الحطب، وأشعلوا النار فيها، مما أدى إلى اختناق النساء والشيوخ والأطفال وحيواناتهم كافة، وراح ضحيتها نحو (٧٦٠) شهيداً[٤٨].

يوصف الجنرال بليسيه برسالة بعثها الي الماريشال بيجو تلك الواقعة التي قام بها يوم ٢٢ حزيران ١٨٤٥ بالقول: "... على الساعة الواحدة كانت المراكز جاهزة للعمل، ولم أشأ أن استأنف إحراقهم قبل إنذار جديد... وعند الساعة الثالثة زوالاً اندلع الحريق في كل جهة واستمر الي الواحدة من صباح اليوم التالي، وتمت معالجة الأمر بحيث لا ينجو منها حتى الذين يحاولون الفرار... عمدت إلى إقامة حاج من أكياس البسكويت المملوءة بالزيت ونصبت قطعة المدفعية على بعد (٥٠) متراً من ذلك المدخل، كانت النيران تسقط قطعاً كبيرة من الجبس أمام المغارة، وكنت أسعى لإحداث الرعب المناسب من خلال إطلاق بعض القذائف التي الحقت وتسببت شظاياها في هلاك الماشية المتزاحمة بالمدخل... أنها سيدي الماريشال واحدة من تلك العمليات التي ننفذها رغماً عنا"[٤٩].

يوصف احد الجنود الذين شهدوا تلك المذبحة بالقول: " لقد زرت الكهوف الثلاثة، واليكم ما رأيت، عند مداخل الكهوف كانت أجسام الثيران والحمير والأغنام متناثرة، لقد

دفعتهم غرائزهم إلى مداخل الكهوف لاستنشاق الهواء الذي أصبح مفقوداً، وبين أجسام تلك البهائم كنا نجد جثث رجال ونساء وأطفال، لقد شاهدت رجلاً ميتاً وهو راكع وقد تيبست يده على قرن ثور وإمامه جثة امرأة تمسك طفلها بين ذراعيها... لقد أحصينا سبعمائة وستين جثة، وتمكن ستون شخصاً من الخروج نصف أموات، مات أربعون منهم"[٥٠].

رفع الجنرالات عملهم إلى مستوى العقيدة فهم لم يحرقوا البلد خفية، ولم يقمعوا الأعداء لأسباب عارضة، وإنما جعلوا منها انتصاراً لهم جميعاً، وقد وجهت انتقادات إلى الماريشال بيجو من طرف نواب فرنسيين في جلسة البرلمان الفرنسي يوم ١١ تموز ١٨٤٥، اتهموه بان الأسلوب الذي اتبعه اخذ شكل إبادة، ولفت النواب إلى خطر أخر يهدد مستقبل الجزائر، وهم المستوطنون الذين بدأت صحافتهم في الجزائر العاصمة تنشر الحقائق المشوهة وتحث على محق الجزائريين الذين يعدوهم من أحط الأجناس البشرية[٥١]، لان مصلحة أولئك المستوطنين كانت تقوم على إبادة السكان الأصليين سواء أكانوا عرباً أم من بربر، والسكن بدلهم، لذلك كانوا يشجعون على التخلص من السكان من خلال الإبادة بكل الوسائل الممكنة للتخلص منهم، لان بقائهم يشكل تهديداً لمصالحهم، مع ازدياد المقاومة وتصاعد وتيرتها.

قدم الماريشال بيجو احتجاجاً إلى وزير الحربية جاء فيه ": يؤسفني ان أراك متحاملاً بدون أي تحفظ على سلوك الكولونيل بليسيه، وارى لزاماً على نفسي ان اعتبر الكلمات الصادرة عن النواب في جلسة ١١ تموز غير لائقة لأنها ستحدث اثراً سيئاً في الجيش، وأنا أرى بان مراعاة القواعد الإنسانية تجعل الحرب في إفريقيا تمتد إلى ما لانهاية، كما ان الثورة فيها لن تخمد ابدً..."[٥٢].

استمرت جرائم الإبادة المتكررة، فبعد شهرين من جلسة البرلمان الفرنسي قام الجنرال سانت أرنو بارتكاب مذبحة جديدة في منطقة (تينيس)، وذلك بدفن (١٥٠٠) شخصاً وهم أحياء بعد ان ردم مدخل المغارة عليهم، وكان من بينهم النساء والأطفال كي لا يترك أية أثار يتحدث عنها لاحقاً[٥٣].

وتاييداً لسياسة الإبادة يقول الجنرال دي ويمبفن(**wimpffen**): " أمام مثل هذا العدد قد لا يكفي جيش يتألف من مائة إلف جندي، ومهما أتلفنا المحاصيل الزراعية وقطعنا

الأشجار وحرقنا الدواوير وفتكنا بالعرب، فلا تكاد طوابيرنا تغادر المكان حتى نضطر لإرسال الجيش من جديد"[٥٤].

من جانب أخر قام المستوطنين بشن هجوم عنيف على المكاتب العربية متهمين ضباطها بسوء استعمال السلطة وتآمرهم مع القواد الجزائريين، وسبب الهجوم، لان ضباط المكاتب كانوا يحولون دون تغلغل المستوطنين في المناطق العسكرية، وليس لحماية السكان منهم، بل لخشية الضباط من ضياع سلطاتهم المطلقة، فادعوا أنهم يفعلون ذلك لحماية مصالح السكان الأصليين، ويمكن عّد ذلك الهجوم نوع من التنافس بين السلطات المدنية والعسكرية الذي لازم الحكم الفرنسي في الجزائر[٥٥].

إن عملية الصدام تلك لم تكن نتيجة للعلاقات الاجتماعية الجديدة فقط، وإنما كان للعوامل التي رافقت تلك العملية ايضاً، والمبنية على التمايز بين الجزائريين والمستوطنين التي يحركها هدف واحد هو استيطان الجزائر بالقوة، مع ارتباط المستوطنون بفرنسا أكثر من ارتباطهم بالجزائر، ومقاومة ورفض الجزائريين لتلك العملية، كل ذلك جعل هدف المستوطنين إبادة السكان الجزائريين وإفنائهم للاستيلاء على أراضيهم وإقامة كين أوربي جديد[٥٦].

٣- فشل تطبيق سياسة الاندماج ومحاولة تطبيق وسائل جديدة

ولحل تلك المشاكل قام الكسي دوطوكفيل بتحديد الخطوات التي يجب اتخاذها للتغلب على الفوضى التي سادت الأراضي بعد سيطرة الجيش الفرنسي عليها، ويمكن إيجازها بما يلي[٥٧].

١- تخيف حدة نفوذ فرنسا على الجزائر.

٢- إدخال برنامج اللا مركزية، إذ يتقاسم الحاكم العام السلطة السياسية مع معاونيه

٣- الاعتماد على أنظمة إدارية تكون غاية في البساطة والتنسيق المحكم في الميدان

٤- يمنح المسؤولين المحليين سلطات تنفيذية أوسع من التي أعطيت لهم.

وقد استاء الكسي دوطوكفيل من سلطة الحاكم العام ومن المراسيم التي تسمح له بمعاقبة أي شخص يعده مهدداً لأمن الجزائر، وأدت تلك الانتقادات إلى اضمحلال نفوذ الحاكم العام وسطوع نجم القادة المدنيين فيما بعد(٥٨).

من خلال تلك الإجراءات لتحقيق نظام اجتماعي خاص بالمستوطنين مقابل نظام اجتماعي خاص بالجزائريين، فقد أصبح الأوربي يحتل الوظائف العامة والمهن الحرة والإعمال المأجورة، ويدير التجارة ويمسك بزمام الأمور ويؤمن النظام العام فهو الموظف الكبير والمهندس والأستاذ والمصرفي والصناعي والقاضي والشرطي وموظف البريد وعامل سكك الحديد ومدير الفنادق، بالمقابل أصاب حرفة الجزائريين الخراب، وارتدوا الرث من الثياب بدلاً من البستهم التقليدية المنسوجة من الصوف بسبب الفقر الذي مروا به(٥٩).

استمرت سياسة نزع الأراضي من مالكيها الشرعيين بصدور مرسوم جديد في ٢١ تموز ١٨٤٦ أكد فيه ما جاء بمرسوم ١٨٤٤ بشأن إظهار حجج ملكية الأراضي التي بدت غير مزروعة في غضون ثلاثة أشهر، وإلا ستصبح حقوق الملكية لاغيه، أما الحجج المؤرخة بعد ٥ تموز ١٨٣٠ فقد تقرر رفضها(٦٠).

دخل القادة العسكريين بالجزائر في صراع بشأن السياسة التي ينبغي إتباعها، فقد قدم الماريشال بيجو طلباً إلى وزارة الحربية سعى فيه الي المزيد من الجنود وتوزيع الأراضي المصادرة عليهم، بالمقابل دافع الجنرال لاموريسير عن نظرية أخرى قائمة على أساس استثمار الأراضي التي استولت عليها سلطة الاحتلال، والتي لا تحتاج إلى، المزيد من الجنود، وقد قبلت وزارة الحربية الاقتراح الأخير وأصدرت قراراً يوم ٤ كانون الأول ١٨٤٦ يقضي بتنفيذ ذلك المقترح(٦١).

وفي هذا يقول الجنرال لاموريسير: " لكي نحقق تلك الغاية يجب ان نستورد مزارعين أوربيين لأنه لا يمكننا ان نثق ثقة كافية بالأهالي المسلمين الذين سوف لا يترددون في القيام بثورة عند سماعهم لأول بادرة للحرب، أن السكان المسيحيين الفلاحين هم وحدهم الكفيلون بان يحققوا أملنا في إمكانية استقرارنا يوماً من الأيام في الجزائر"(٦٢).

يبدو إن الآثار الجانبية لتطبيق القوانين الفرنسية على الملكية الجزائرية قد احل الفوضى الزراعية، والتحول القسري لوسائل الإنتاج بصورة محتومة إلى أيدي المستوطنين، وأصبح الفلاح الذي كان يملك ارضاً مجرد خمّاس أو حصاد مشارك عليها، وأما عدد من الفلاحين فقد اضطروا للنزوح إلى مناطق نائية داخل البلد أو خارجة.

انتهت فرنسا من مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري بعد تسليمه نفسه ومن معه بشروط، وبانتهاء سنة ١٨٤٧ وصلت أعداد المستوطنين إلى نحو (١٠٠) إلف أوربي، مع صدور مرسوم ٢٨ أيلول السنة نفسها بإنشاء البلديات وتحديد كيفية تحويل التجمعات السكانية التي وصلت إلى درجة من التطور السكاني والاقتصادي لبلديات، عن طريق إصدار تنظيم خاص تصدره رئاسة الدولة، واشترط المرسوم وجود رئيس للبلدية ومساعدين اثنين ومجلس بلدي يعينه الحاكم العام(٦٣).

كانت ثورة ١٨٤٨ في فرنسا قد جلبت الأمل للمستوطنين في إنهاء الحكم العسكري وتحقيق الدمج وعلى هذا فقد استقبلت أحسن استقبال، وعلى الرغم من قوة جنرالات إفريقيا في باريس، إلا انه لم يكن عائقاً في حصول المستوطنين على ترضيات كبيرة، إذ طالبوا بحق إدارة الجزائر بأنفسهم وعقدوا مؤتمراً جزائرياً أعلن انه بت في جميع الأمور ذات التوجه السياسي والمالي المتعلقة بالجزائر(٦٤).

أسهم في تحقيق هذا التوجه صدور دستور الجمهورية الفرنسية الثانية في آذار ١٨٤٨ الذي أعلن أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الأرض الفرنسية، ووعد بأنها ستوضع تحت نظام قوانين البلد إلام، وتم تقسيمها إلى منطقتين الجزائر الشمالية وأخضعت للحكم المدني، والجزائر الجنوبية أخضعت للحكم العسكري، وضباط المكاتب العربية، وربطت مصالح التعليم، والدين، والقضاء، والگمارك، والوزارات الأخرى المختصة بباريس، وقسمت إلى ثلاث مديريات مكملة للوحدات الإدارية في فرنسا، وقد ترتب على ذلك نتائج مهمة منها: حق تمثيل المستوطنين في البرلمان الفرنسي كونهم يعيشون على ارض فرنسية، واستمر هذا المرسوم معمولاً به، وأصبح شبه عقيدة للحكومات الفرنسية المتعاقبة(٦٥).

قامت الجمهورية الفرنسية الثانية في معظمها على أكتاف الاشتراكيين، وأنشأت العديد من المصانع الأهلية في باريس لاستيعاب الأيادي العاملة الفقيرة، إلا ان الفشل كان مصيرها، لذلك وقعت صدامات عنيفة بعد مرور (٤) أشهر بين العمال وبين الجمهورية الجديدة التي أرادت التخلص من الاشتراكيين ومن العمال، فرأت أن خير طريق لذلك هو ترحيلهم إلى الجزائر، وطلبت من البرلمان في حزيران ١٨٤٨ اعتماد تخصيصات مالية لنقل (٢٠٠) إلف فرنسي إلى الجزائر خلال مدة (١٠) سنوات، وقد اعتمد البرلمان للسنة الأولى (٥٠) مليون فرنك لتحقيق ذلك الهدف[٦٦].

ولترغيب المهاجرين الأوربيين وتشجيعهم على استثمار الأراضي الخصبة فقد نص قرار البرلمان على تزويد كل عامل مهاجر بقطعة ارض تتراوح بين (٢-١٠) هكتار ومنزل، فضلاً عن عدد من المساعدات المادية، وكان لهذه العروض المغرية اثراً كبيراً في قبول عدد من أولئك العمال الكادحين بالهجرة إلى الجزائر، وبمناسبة توديع الوجبة الأولى منهم، القى رئيس الحكومة خطاباً جاء فيه: " إن المستقبل لكم، إذ ستجدون أمامكم مناخ صحي، وسهول شاسعة وأراض خام خصبة ملك لكم وليس لأحد غيركم، والتي ستحرثونها وترتقون إلى حياة مزدهرة وشريفة"[٦٧].

أرسلت فرنسا نحو (٢٠) إلف مستوطن إلى الجزائر في الوجبة الأولى وزعوا على (٤٢) مستوطنة، فوصلوا في ٢٦ تشرين الأول ١٨٤٨ إلى مستوطنة سان كلود (San Claude) بوهران، وقد تركَ أولئك المستوطنون غير المهيئين وشانهم في ظروف صعبة ومعظمهم لا يفقهون شيئا من العمل في الأرض، ومات نحو (٣) آلاف منهم وعاد (٧) آلاف إلى فرنسا، ولعل أسباب ذلك يعود إجمالها بما ياتي[٦٨].

١- إن المستوطنون الجدد كانوا عمالاً وتجاراً لا يفهمون في أمور الزراعة.

٢- عجزهم عن التأقلم على حياة الريف والعمل الزراعي.

٣- عجزهم على التعود في الحياة الجماعية في المزارع الجماعية.

٤- عجز الحكومة عن توفير الإمكانيات التي وعدت بتقديمها لهم.

أخفقت كل الأساليب التي انتهجتها السلطات الفرنسية، لذلك عملت جاهدة على استغلال وسائل أخرى كان منها إلغاء الرق نهائياً في الجزائر في شهر نيسان ١٨٤٩، بعد إلغاءه في الدولة العثمانية ومصر وتونس، وتم تحرير (١٨٢٣٩) عبداً في تلك السنة وبهذا زالت طبقة الرقيق نهائياً من المجتمع الجزائري، ليكون لفرنسا الفضل في تحريرهم من الجزائريين، واستمالتهم إلى جانبها، بتسليمهم الأراضي البور، وعدد من الإشغال العمومية بعد اعتناقهم المسيحية، إذ أضحوا احراراً وأغنياء بالوقت نفسه[٦٩].

أما القبائل البدوية أو نصف البدوية[٧٠] في جهات قسنطينة فقد تركت حياة الرعي وتربية المواشي كي تمارس زراعة الحبوب، ولاسيما القمح وأصبح هناك زيادة في أعداد الفلاحين على حساب البدو الرحل مما سبب هبوطاً حاداً في تربية الماشية[٧١].

أما باقي الجزائريين فقد احتج الوجهاء المسلمين لدى السلطات الفرنسية على مرسوم تحرير الأرقاء الزنوج، كونه عامل مساعد في تفكك النسيج الاجتماعي، والإضرار بالزراعة، فضلاً عن وجود الأوبئة الخطيرة التي تميزت بها سنوات البؤس التي عاشوها بين ١٨٤٥-١٨٥٠، كالجفاف وغزو الجراد والمواسم السيئة ونقصان المواشي، كذلك القحط المحلي الذي فتك بالزراعة، وسببَ كثرة بالوفيات، والإمراض السارية مثل وباء الكوليرا الذي فتك بالسكان المحليين مع عدم وجود علاج كافي للشفاء منه [٧٢].

٤- الاستيطان والنظرة العنصرية.

استمر الاستيطان في الجزائر على وتيرة عمل وبإشكال متعددة حسب نظرة السياسة الفرنسية للتوسع في إنشاء المستوطنات، واستكمال فتح الجزائر، مع زيادة المغريات للمهاجرين الجدد في كل مرحلة، وترتب على هذا زيادة الهجرة بين الفرنسيين والأقليات الأجنبية ومزاحمة الجزائريين في ميدان الزراعة مع فقدان مزيد من الأراضي الجزائرية باستيلاء المستوطنين عليها[٧٣].

والحقيقة إن سياسة فرنسا الاستيطانية، قامت منذ البداية على التفرقة العنصرية بين الجزائريين والأوربيين في إطار النظام العسكري، وذلك من خلال وضع الأوربيين تحت إدارة مدنية متطورة مستوحاة من النظم الأوربية، ووضع الجزائريين تحت إدارة حكم العسكريين،

بسبب إصرار المستوطنين على عدم مساواتهم بالسكان الأصليين، ومع ذلك لم يرض المستوطنين على الجيش، بل أصروا على تحطيم النظام العسكري ليقيموا نظاماً مدنياً يمكنهم من الأخذ بزمام الأمور، وهذا ماحصلوا عليه بعد مطالبات عديدة ساعدتهم في تحقيقها الأوضاع السياسية في فرنسا، ولاسيما بعد قيام الجمهورية الثانية ١٨٤٨-١٨٧٠، التي عملت على تقليص صلاحيات الحاكم العام، واستحداث منصب المحافظ في كل من (الجزائر ووهران وقسنطينة) بدلاً من المندوب المدني، وسمح للمحافظين الاتصال المباشر بالوزراء المختصين في باريس دون الرجوع إلى الحاكم العام، وأصبح مجرد صاحب سلطات إدارية بين يدي المحافظين والوزارات، أي في المناطق العسكرية فقط[٧٤].

صدر قانون في ٢٦ نيسان ١٨٥١ ينص على تنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوربيين، الذي اشترط ان تمنح له قطعة أرض من (٢٠-١٥٠) هكتار على ان يشارك بمبلغ مالي في استصلاحها، ولا تصبح ملكاً له إلا بعد مضي (٣) سنوات على استقراره فيها بعد ان يثبت قدرته على استعمالها[٧٥]، ولعل تركيز هذا القانون على مدّة البقاء، وهي (٣) سنوات جاء ليعطي سلطات الاحتلال فرصة لتغيير الواقع السكاني الاجتماعي في الجزائر، وعدم ترك المستوطنين الأرض خوفاً من عودتهم إلى ديارهم، ولتذليل الصعوبات الاقتصادية أمام المستوطنين، صدر قانون أخر الغى الحواجز الگمرگية بين فرنسا والجزائر يوم ٢١ أيلول ١٨٥١ بإعفاء المواد الزراعية التي يحتاج إليها السوق الفرنسي والصادرة من الجزائر، إذ ربط ذلك القانون الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، وجعل المستوطنون ينتجون ما تحتاجه السوق الفرنسية، فضلاً عن إنشاء مصرف برأسمال قدره (٣) مليون فرنك مقسم إلى أسهم اسمية وأخرى لحاملها، وكذلك تم فتح بورصة في نيسان ١٨٥٢[٧٦].

٥- الاستيطان الحر

أخذت حكومة الإمبراطور نابليون الثالث[٧٧] (Napoleon III) تتحول تدريجياً من سياسة الاستيطان العسكري إلى سياسة الاستيطان الحر بتأييد الرأسمالية، وقد اختلف بسياسته عن الجمهوريين الذين اختاروا هجرة المدنيين ومساعدتهم على استثمار الأراضي الشاسعة، إلى

هجرة رؤوس الأموال، وكانت فكرته تقوم على إن الهجرة يجب أن تتم على نطاق واسع، وان الشركات الرأسمالية في إمكانها أن تحصل على امتيازات الأراضي الخصبة مقابل بناء المساكن للمهاجرين، وقد نتج عن ذلك ارتفاع أعداد المهاجرين، مع إعادة السلطة إلى العسكريين وتجريد المستوطنين من حقهم كممثلين ينوبون عنهم في البرلمان الفرنسي، واتبع سياسة (الإقليم) أو تجزئة الأرض إلى قطع صغيرة بحيث لا يترك لأية قبيلة إلا الجزء الذي تزرعه[٧٨]، تلك السياسة التي مارستها السلطات الفرنسية، جاءت كمحاولة لإضعاف التجمعات السكانية التي ترتبط بأصول وتقاليد اجتماعية ورثتها عن الأجيال السابقة وتعتز وتتفاخر بالانتساب إليها

أرادت السلطات الفرنسية القضاء على التنظيم القبلي وتعويضه بشبكة إدارية ذات رقابة صارمة، لذلك عمدت إلى تفكيك النسيج الاجتماعي التقليدي واستبدال المنظومة القيمية في الريف الجزائري من اجل بناء مستوطناتها، ونقل المهاجرين للتأثير على الوحدة العشائرية ذات التضامن بالقربى إلى الجماعية الاصطناعية الفردية[٧٩].

شجع الحاكم العام الجنرال راندون(**Randon**) ١٨٥١-١٨٥٨ الهجرة إلى الجزائر وبنى قرى جديدة سنة ١٨٥٣، وازداد عدد السكان العاملين في الزراعة بعد ان طبق (سياسة التحديد) على السكان الأصليون الذين يملكون حقوق استعمال بسيطة على أراضي القبيلة، وكانوا ملزمين بالتنازل لأملاك الدولة عن الأراضي التي لا يحتاجونها، بالمقابل تعترف لهم بحق الملكية الفردية أو الجماعية على الأراضي التي تترك لهم، وشمل ذلك (١٦) قبيلة، كانت تملك مساحة من الأرض تقدر بنحو (٣٤٣٣٨٧) إلف هكتار صودرت منها ارض مساحتها نحو (٦١٣٦٣) إلف[٨٠].

شهدت الزيادة الديمغرافية لدى الأوربيين تطوراً كبيراً بسبب خوفهم من الوقوع تحت سيطرة الجزائريين والذوبان في وسطهم بدل التأثير فيهم وزيادة أعدادهم أصبحت ضرورة ملحة لمواجهة التطور الكميّ للجزائريين، بعدما اتضحت لهم زيادة المواليد الجزائرية، وأصبح من الضروري إقناع الأوربيين بالهجرة والاستقرار لتكوين مجتمع أوربي قادر على الوقوف في وجه الزحف الجزائري أو بالإكثار من الإنجاب وهو مطلب صعب المنال لعدم قناعة الأوربيين بالفكرة[٨١].

حسب خطة الإمبراطور فقد حصلت الشركات الرأسمالية وعدده (٥١) شركة متوسطة على نحو (٥٠) إلف هكتار في أحواز سطيف، وهجرت إليها نحو (٩٥٦) مستوطناً اوربياً، إلا أنها لم تف بالتزاماتها، بعد ان جلبت مستخدمين من الأهالي لرخص أجورهم وسهولة السيطرة عليهم وكثرة إرباحهم وفوائدهم(٨٢).

من جانب أخر أنشأت شبكة طرق جديدة في نيسان ١٨٥٧، وشبكة من السكك الحديد وبنيت جسور كبيرة، مع استمرار تجفيف سهل متيجة، وذلك لنقل المحاصيل إلى السواحل ومنها إلى فرنسا، أما العرب المسلمين فقد كانوا تحت رحمة المكاتب العربية الذين حاولوا تحويل الرعاة إلى مزارعين، مع إحباط سياسة التحديد، والمباشرة باستيطان حقيقي ببناء قرى للسكان الأصليين وبناء مساكن وأبنية متنوعة (خانات للقوافل وفنادق) وسعت إلى مكافحة الملاريا وتحسين الاقتصاد المحلي، وأدخلت الأدوات الزراعية الأوربية وزراعة محاصيل جديدة (كالقطن والبطاطا والتبغ) كل ذلك كان لإبعاد السكان عن قضيتهم، واستمالتهم نحو اقتصاد موجه لخدمة مصالح فرنسا(٨٣).

وفي ذلك كتب المفكر الألماني فريدريك انجلز (Friedrich Engels) سنة ١٨٥٧ عن جرائم الاحتلال الفرنسي بالقول: " من الوهلة الأولى لاحتلال الجزائر من طرف الفرنسيين وحتى الوقت الحالي فان هذا البلد الشقي كان طوال هذه المدة مسرحاً لإحداث دموية ونهب وعنف... إن هذه الحرب الشرسة التي قامت بها فرنسا هي ضد كل القيم الإنسانية والحضارية والمسيحية، إن ما يمكن قوله عن الجزائر أنها مدرسة حربية للجنرالات والجنود الفرنسيين فكل الضباط الذين تحصلوا على ميداليات في الحرب الإجرامية اجروا تدريباتهم العسكرية والتربوية في الجزائر"(٨٤).

ويبدو إن الإجراءات التي أقدم عليها الإمبراطور بتشجيع الاستيطان الحر، والسماح للشركات الرأسمالية بالعمل على زيادة الاستيطان في الجزائر قد طمأنت المستوطنين وجعلتهم يتوسعون بفضل الجيش مع السيطرة على القبائل وإلهاءها من قبل المكاتب العربية لاستكمال فتح الجزائر مع تحصيل أراض أكثر في كل سنة، من خلال المراسيم والإجراءات القسرية التي تصدر بين الحين والأخر، وهدفها تحقيق أعلى الإرباح وتوفير كل الإمكانات لصالح

المستوطنين على حساب السكان المحليين كجزء من عملية اشمل هي تفكيك الروابط بين المجتمع الجزائري بصرف أنظارهم عما هم فيه من إذلال بعدد من المشاريع التي تصب في صالح الاحتلال.

جعلت ديناميكية العملية الاقتصادية في الجزائر ان يصبح الجزائري (قنا) في أرضه، وكان مجبراً على العمل (١١) ساعة في اليوم، لكي يتقاضى عن كل ساعة عمل فرنكاً واحداً (مليماً)، وهو الأجر الرسمي الذي حددته لهم الحكومة الفرنسية، وعليه فانه من النتائج السلبية لذلك هو تحويل الأراضي الزراعية من إنتاج محلي لصالح الجزائريين إلى إنتاج سوق للمضاربة، وأصبحت الزراعة تقوم على المبدأ الرأسمالي بشكل متزايد، وهي تراوح في مكانها وتتراجع بشكل دائم(٨٥).

بعد عشر سنوات من تجربة تطبيق سياسة إدماج الجزائر الإداري والسياسي، حاول الإمبراطور ان يطبق سياسة اندماج جديدة واسلوباً جديداً في إطار إنشاء (وزارة الجزائر والمستعمرات) بعد إلغاء منصب الحاكم العام وتعيين ابن عمه جيروم نابليون (Jerome Napoleon) وزيراً مقيماً بباريس في ٢١ نيسان ١٨٥٨، وقد عمل على توسيع مساحة الرقعة المدنية واستحداث (٦) مناطق فرعية جديدة، كذلك انشأ (٥) مفوضيات مدنية في المنطقة العسكرية، مع إنشاء مجالس عامة، وسعى إلى تفكيك المجتمع المحلي، وشجع على قطع العلاقات بين المالكين والخماسين (الفلاحين الجزائريين العاملين في أراضي المستوطنين)، مما سبب ترك عدد كبير من الخماسين لأرباب العمل دون ان يوفوا بديونهم، وعملوا لدى المستوطنين في المنطقة المدنية التي كانوا يعفون فيها من الضرائب العربية(٨٦)، وخلال حكم تلك الوزارة تم إنشاء (١٧) قرية استيطانية وتوزيع (٤٦٠٠) قطعة ارض زراعية مجاناً على المستوطنين، مما يكشف الدعم غير المحدود للمستوطنين سياسياً واقتصادياً وادارياً(٨٧).

زار الإمبراطور الجزائر رسمياً سنة ١٨٦٠، وسمع شكاوي المواطنين والموظفين من المدنيين، كذلك سمع شكاوي العسكريين، وبعد عودته إلى فرنسا اصدر مرسوماً في ٢٦ تشرين الثاني السنة نفسها الغى فيه وزارة المستعمرات، والحقه بمرسوم أخر في ١٠ كانون

الأول نص على مسؤولية الحاكم العام الجديد أمام الإمبراطور، بذلك أصبح لوزارة الحربية مجرد التوقيع على المراسيم التي يصدرها الحاكم العام[٨٨].

صدرت تشريعات من مجلس الشيوخ الفرنسي بشأن ملكية السكان الأصليين في ٢٢ نيسان ١٨٦٣، والمقصود منه وضع حد لسياسة حصر القبائل، لذلك عملت على تحويل ملكية القبائل إلى ملكيات فردية ثابتة على مرحلتين: المرحلة الأولى تقسيمها على الدوار[٨٩] (فرع قبيلة) ثم تقسيم ملكية كل دوار على الأسر كمرحلة ثانية، وللحد من سياسة انتزاع الأراضي من قبل الإدارة الفرنسية ومنحها إلى المستوطنين منعت حكومة الإمبراطور ذلك وجعلت الوسيلة الوحيدة لانتقال الملكية في الجزائر شراء الأرض من المال الخاص بالنسبة للمستوطنين[٩٠].

في اثر التغير الجذري الحاصل في بنية ملكية الأرض من خلال إحلال قبائل يربط بينها الموقع محل قبائل تربط بينها علاقة الدم، وذلك بجمع قبائل مختلفة معاً لتشكل دواراً واحداً أو اقساماً من القبائل ذاتها قسمت إلى عدد صغير من الدوارات نتيجة لذلك فقد دمرت فرنسا الوحدة الإقليمية والإدارية للقبيلة عن طريق إدخال عنصر القرية الأوربية، ولم تترك للمفاهيم القبلية القديمة شيئاً إلا الروابط العاطفية بين إفرادها بانتمائهم للجماعة نفسها[٩١].

إن مصادرة الأرض وظهور الزراعة الرأسمالية، واتساع الاقتصاد النقدي، قد أدت إلى إفقار القبائل وتأثر الارستقراطية وفئة الفلاحين، فالارستقراطية الجزائرية فقدت سلطتها ومكانتها وثروتها في حين فقد الفلاحون حق الإنتاج، والسبب في ذلك ان الفرنسيين لم يكن باستطاعتهم ان يستغلوا السكان المحليين، إلا بتحطيم أسسهم وتدمير كل تلك الإشكال من الحياة الاجتماعية المحلية التي تقف بين الإنسان وتحويله إلى سلعة[٩٢].

٦- موقف الإمبراطور من تطبيق إجراءات الاستيطان.

كان تفهم الإمبراطور لأحوال المسلمين الجزائريين قد دعاه إلى تغيير نمط العلاقة بين الطرفين، إذ اصدر مرسوماً في ٦ شباط ١٨٦٣ أراد من خلاله احترام أهالي البلاد وأراضيهم وحقوقهم، مع إبقاء المستوطنين في المدن وان يعملوا فقط في التجارة والصناعة، وان خيرات

البلاد لا يمكن ان تتم، إلا بإشراك العرب والأوربيين تحت إشراف الحكومة المحلية، وحدد في مرسومه بالقول: " إن الجزائر ليست مستعمرة خالصة ولكنها مملكة عربية، وان أهل البلاد الأصليين لهم حق التمتع برعايتي، وإنني اعّد نفسي إمبراطور العرب تماماً كما إنني إمبراطور الفرنسيين"[٩٣]، يبدو ذلك للوهلة الأولى، ان موقف الإمبراطور كان موقفاً انسانياً، إذ راعى حقوق العرب المسلمين، ولكن هل سأل الإمبراطور نفسه وضميره أين كانا من الإبادة الجماعية التي مارسها أعوانه، ان لجوء الإمبراطور إلى تلك الوسيلة، هي محاولة لتهدئة السكان للقبول بالمشروع الفرنسي والبقاء تحت الاحتلال.

من جانب أخر تضايق المستوطنون من قرارات الإمبراطور بشأن الجزائر بعدما قام بإلغاء منصب الشؤون المدنية وتبعية الإعمال التي يقوم بها الحكام إلى الجنرالات في كل ولاية وتشديد قبضة العسكر على الحكم، وقاموا بعرقلة تنفيذ التشريعات التي هدفت إلى إقرار ملكية الجزائريين، وحاولوا عرقلة المكاتب العربية التي أرادت تعليم الأهالي الوسائل الحديثة للزراعة[٩٤].

وبسبب غضب عدد من الإطراف قرر الإمبراطور زيارة الجزائر للمرة الثانية للاطلاع على الأوضاع والمشاكل، وقد دامت زيارته من ٣ أيار حتى ٧ حزيران ١٨٦٥، وبعد عودته حرر رسالة إلى الحاكم العام مكماهون(McMahon) ١٨٦٤-١٨٧٠ جاء فيها: " طبقَ في الجزائر أكثر من خمسة عشر نظاماً لم ينتج عنها سوى الغموض، وان هناك عسكريين بالجزائر يمكرون بالجزائريين، ومن أخطاء فرنسا أنها تطبق في الجزائر قوانين شرعت خصيصاً لها، وإنني أريد استغلال شجاعة الجزائريين وليس فقرهم... من خلال السماح لهم بالدخول في التوظيف العمومي والوظائف العسكرية، وان نجعل الجالية الأوربية غنية مترفة، وتتوقف عن تهجير الأوربيين واقترح تخصيص (١٠٠) مليون فرنك للتطوير الاقتصادي، وان الجزائريين فرنسيين تطبيقاً لقوانين ١٨٤٨ مع احتفاظهم بشخصيتهم الإسلامية"[٩٥].

تلك الوسائل التي تم انجازها من قبل المستوطنين، كانت إلى حد كبير مسؤولة عن وقوع مجاعة كبرى بين سنتي ١٨٦٧-١٨٦٨ راح ضحيتها أكثر من (٣٠٠) إلف نسمة حسب التقديرات الفرنسية، وان اغلب الذين ماتوا جوعاً لقوا حتفهم إثناء محاولة العودة من

الأقاليم الجنوبية إلى السهول الخصبة التي طردوا منها، وكان قد سبق المجاعة حرائق أحدثها المستوطنين الأوربيين، انتشرت إلى مزارع السكان المحليين، وقلت المطر والجفاف الذي أصاب الأرض، أدى إلى انتشار مرض الكوليرا، وهلاك الحيوانات وغزو الجراد١٨٦٦[٩٦].

إن سبب المجاعة قد تكون واحدة من الكوارث الطبيعية كالجراد والجفاف والإمراض، ولكن هناك أسباب مباشرة كان للسلطات الفرنسية دور فيها، إذ أخضعت الحبوب للتسويق المنظم، وأصبحت الجزائر محرومة من مخزونها الاحتياطي الذي كان يعينها، فضلاً عن عدم تقديم معونات عاجلة في الوقت المناسب، كل ذلك جعل فرنسا مسؤولة عن تلك المجاعة، وكذلك دور اليهود الذين كانوا يقدمون قروضاً للأهالي بالربا تزيد أرباحها عن (٦٠-١٠٠)، ويشترون إنتاجهم من الحبوب والأصواف والحيوانات قبل حلول مواسم قطفها بأسعار بخسة[٩٧].

أرسل الإمبراطور لجنة تحقيقيه برلمانية إلى الجزائر في نيسان ١٨٦٨، وقدمت تقريرها بعد ان طافت بإنحاء البلاد، وقد انتهت إلى إقرار أحقية المستوطنين وأرائهم من ان عجز العرب عن استثمار الأراضي التي يملكونها هو الذي تسبب في وقوع المجاعة، وان التشريعات التي سبق إصدارها تعد ضارة بمصالح الجزائريين، ومما جاء فيه الاقتراحات التالية[٩٨].

١- توسيع رقعة الأراضي التي تخضع للنظام المدني.

٢- إلغاء المكاتب العربية التابعة للجيش.

٣- تقسيم أراضي الأعراش أو الأراضي التي تخضع للملكية الجماعية

٤- السماح بتكوين الملكية الفردية

٥- التخلص من قادة العرب الارستقراطيين.

٦- تطبيق القوانين الفرنسية على جميع القاطنين في الجزائر.

لم يقتنع الإمبراطور بتقرير اللجنة ونتائجها، كونها جاءت في صالح المستوطنين، فأرسل لجنة تحقيق أخرى يوم ٥ أيار ١٨٦٨ برئاسة الحاكم العام السابق راندون، وقد أعدت

اللجنة مشروعاً لإقامة النظام المدني في الجزائر للمستوطنين الأوربيين وإلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية، وقد وافق عليه البرلمان الفرنسي في ٩ آذار ١٨٧٠، ومن ضمن المقترحات منح الجزائر دستوراً يسعى إلى التوفيق بين المستوطنين ومصالح السكان[٩٩].

كان إعلان الجمهورية الثالثة في ٤ أيلول ١٨٧٠ انتصاراً للمستوطنين، لأنها خلصتهم من مشروع المملكة العربية، وشرعوا في تطبيق مشروع راندون الذي صدر على شكل مرسوم يوم ٢٩ آذار ١٨٧١ ونص على ما يلي[١٠٠]:

١- تقسيم الجزائر إلى إقليمين شمال مدني وجنوبي عسكري.

٢- يحكم الإقليمين حاكم عام مدني واسع السلطات يخضع لوزير الداخلية.

٣- إنشاء مجالس بلدية وعمالية وفق ما موجود في فرنسا.

٤- انتخاب (٩) نواب في البرلمان الفرنسي و(٣) في مجلس الشيوخ من المستوطنين الأوربيين.

٥- إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم.

أقيمت المحاكم التي يرأسها المحلفون اليهود بعد تجنيسهم الجماعي[١٠١] في مرحلة وصل فيها الاستيطان الفرنسي أوجه وأعطيت حقوق المواطنة الفرنسية بمنحهم الجنسية الفرنسية، وفق قانون وزير العدل اليهودي كريميو (Crémieux) الصادر في ٢٤ تشرين الأول ١٨٧٠ لكسب اليهود لمساعدتهم على استمرار الاحتلال، وعزل اليهود من محيطهم الثقافي وفتح آفاق المهن العصرية في وجوههم ونشر اللغة والتعليم الفرنسي بين صفوفهم، بذلك انفتح الطريق أمام المستوطنين لحكم الأهالي[١٠٢].

وهكذا شعر الأهالي بالخطر المحدق بهم، وبما ينتظرهم من المعاناة والإذلال من طرف المستوطنين الأوربيين واليهود المتجنسين من خلال التهديد الذي تلقوه بانتزاع ومصادرة أملاكهم وحرمانهم، وإخضاعهم للمحاكم الزجرية الفرنسية بعد وصول أعداد إضافية من أبناء الالزاس واللورين من الذين رفضوا ان يصبحوا بروسين وفضلوا الهجرة إلى الجزائر بدلاً من إخضاعهم للحكم الألماني[١٠٣].

يبدو إن سقوط الإمبراطورية الثانية قد افرح المستوطنين، وعّدوه انتصاراً لهم لتحقيق أهدافهم وإحكام سيطرتهم الكاملة على الجزائر وسكانها، من خلال تحويلها إلى ملكية خاصة بهم تخضع لقوانينهم، مع الاستمرار في إذلال الشعب العربي المسلم بتعرضه إلى القتل والتشريد والاستعباد وانتزاع ما يملك بغير وجه حق.

الخلاصة

تمثل الاحتلال الفرنسي للجزائر بأبشع صوره، حين أقدم على استغلال الأرض والممتلكات الجزائرية لصالحه، من خلال جلب المستوطنين الأوربيين من الفقراء والمجرمين، بغية إسكانهم في بلد لا ينتمون إليه أو يعرفون شيئاً عن عاداته أو تقاليده إلا ما سمعوه عن قصص إلف ليلة وليلة، وذلك لتهيئة الظروف المناسبة والبيئة المشابهة لأوربا لإبقاء الجيش في أماكنه، في المرحلة الأولى مع التوسع البطئ المحدود، وبناء تنظيم إداري وعسكري لإدارة المستوطنة، وفق النموذج الفرنسي على حساب السكان البسطاء، لذلك بدأ الاستيطان يأخذ اشكالاً متعددة بغية إنجاحه للسيطرة على مقدرات الجزائر وعلى مقاومتها الشرسة التي قام بها الأمير عبد القادر الجزائري، إلا ان المستوطنين، قد بدأوا يضاربون بالعقارات كيفما شاءوا وفهموا ان ذلك البلد أصبح لهم، ولا بد من استغلاله، لذلك توسعوا في كل اتجاه في الأراضي الخصبة، وواصل الجيش التوسع العسكري حتى وصل إلى القبائل سنة ١٨٥٧ واحتلها، وفرض على السكان الضرائب الثقيلة، مع حصر تواجدهم وسكناهم في مناطق معينة، وقسمت الجزائر إلى ثلاث مناطق لسهولة إدارتها، مع تجنب اختلاط المستوطنين والجزائريين، إلا ان تلك المستوطنات، قد واجهت مصاعب عديدة في السنوات ١٨٥١-١٨٥٨ خلال مدة الاستيطان الحر، لان الجمهورية الثانية قد جلبت العمال الاشتراكيين لزراعة الأرض، وهم يجهلون ذلك، فحدثت هجرة عكسية أفرزت نتائجها على أعداد المستوطنات.

جاءت تصرفات وأعمال الإمبراطور نابليون الثالث لتؤكد أحقية المستوطنين بالأرض الجزائرية، مع التمثيل البرلماني، على الرغم من إعجابه بشجاعة العربي، وكفاحه من اجل البقاء والدفاع عن أرضه وعرضه، لذلك حاول ان يجعل من العرب مملكة عربية كعنوان لمخططات

اكبر، وتعليم السكان الزراعة الحديثة وإسكانهم البنايات الفرنسية، لإشغالهم عن قضيتهم، وتهيئة الفرص أمام المستوطنين لإكمال مشاريعهم، ولكن تلك الإجراءات لم تأت أكلها، إذ أصيب المجتمع الجزائري بالركود والقحط والفاقة بعد تعرضه إلى مجاعة كبيرة، فقدوا خلالها أكثر من (٣٠٠) إلف نسمة، وأصبح السكان كالهياكل العظمية من جراء ذلك، مع تمتع المستوطنين بملذات الحياة، وإرغام السكان على العمل كأقنان لدى المستوطنين في أراضيهم.

الملحق رقم (١)[١]

خارطة توزيع سكان الجزائر في القرن التاسع عشر

(١) عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، بيروت، دار الثقافة، ط٤، ١٩٨٠، ص٤٧٣.

الملحق رقم (٢)[٢]

(١) عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي ١٨٣٠-١٩٦٠، بيروت، ترجمة جوزيف عبدالله، دار الحداثة، ١٩٨٣، ص١٧.

توازن المجتمع الجزائري الأصلي

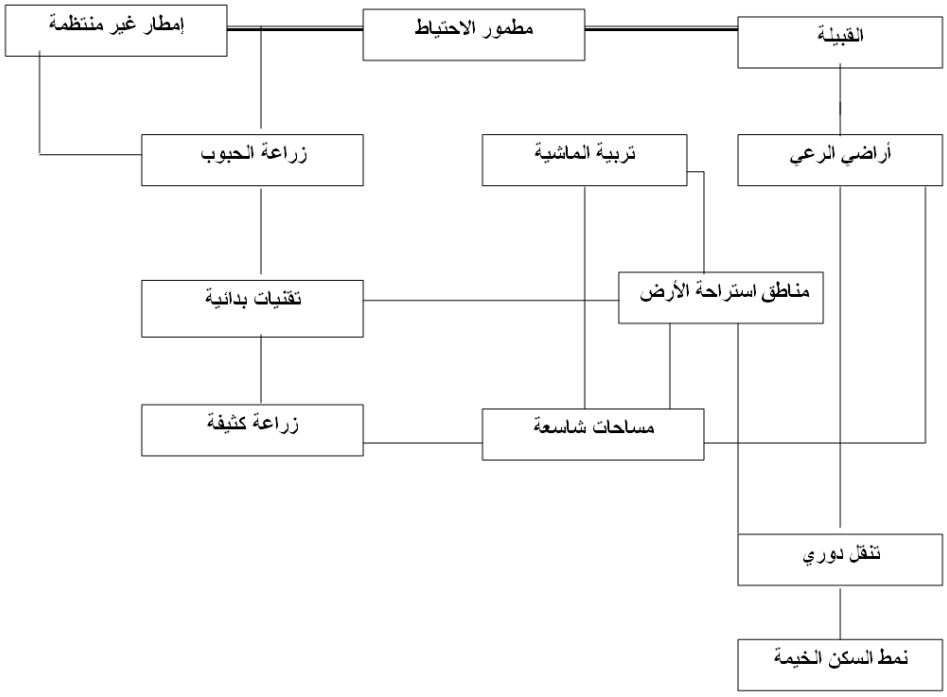

المصـــادر

١- نقلاً عن: وزارة الإعلام والثقافة الجزائرية، وقائع وأبعاد، الجزائر، ط٢، ١٩٧٤، ص١٧ ؛ إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري ١٨٨١-١٩١٢، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ١٩٩٦، ص٧٩؛. سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل. ق. داغر، بيروت، دار الحداثة، ١٩٨٠، ص١١٩.

٢- وجدت الحكومة الفرنسية مجموعة من الألمان والسويسريين في ميناء (هاڤر) في طريقهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فرحلتهم إلى الجزائر بالقوة. صلاح العقاد، محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠، ص١٦-١٨.

٣- نقلاً عن: حسينة حماميد، المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، الجزائر، منشورات الحبر، ٢٠٠٧، ص,٢٢

٤- محمد صالح الحاج، الاستيطان الفرنسي في الجزائر ١٩١٩-١٩٣٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأردن، جامعة اليرموك، كلية الآداب، ١٩٩٧، ص١١-,١٢

٥- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية ١٩٦٢، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٧، ص,١٩٤

٦- خيري عبد الرزاق جاسم، مشكلة الاندماج الوطني في الجزائر، بغداد،،٢٠١١ ص,٥٣

٧- نقلاً عن: احمد مريوش، الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر، دار هومة، ٢٠٠٧، ص١١٣ ؛ عبدالله شريط ومحمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص١٩٨٥، ص٢٦٨.

٨- نقلاً عن: مسعود مجاهد، الجزائر الحرة، الجزائر، ١٩٦٤، ص١١٨.

٩- كلوزيل: ولد في ميرو بواكس ١٧٧٢، تولى عدة وظائف في الجيش والسفارة الفرنسية في اسبانيا وقيادة الجيش في سان دومنييك، أرسل إلى هولندا وايطاليا، كان من قادة نابليون بونابرت ثم اتفق مع دي بورمون على خيانته والتآمر عليه مع البريطانيين مما ساعدهم على النصر، أصبح نائباً في البرلمان، من أشهر أقواله: " إن المعاهدات والمحالفات هي مجرد أوراق تمزق ان اقتضت الحاجة لذلك، وإذا ما ضربت فرنسا بينها وبين الجزائر من اتفاقات عرض الحائط فالذنب ذنب داي الجزائر الذي أهان فرنسا" أصبح ماريشالاً سنة ١٨٣١، توفي سنة ١٨٤٣. بسام العسلي، المقاومة الجزائرية، ص٨٥.

١٠- صلاح العقاد، المصدر السابق، ص١٧ ؛ احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٤، ص ١١٠ ؛ مسعود مجاهد، الجزائر الحرة، ص١١٨.

١١- الهكتار: يساوي ١٠,٠٠٠ متر مربع.

١٢ – نقلاً عن: مصطفى الاشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٣، ص,٨٠

١٣– ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات لواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠، ص٢٣–٢٤، وللمزيد من التفاصيل ينظر. الملحق رقم (١) خارطة توزيع السكان في الجزائر أوائل القرن التاسع عشر.

١٤–الكسي دو طوكفيل: ولد سنة ١٨٠٥ في فرنسا من عائلة ارستقراطية نورماندية، من كبار المفكرين الفرنسيين المحدثين، درس القانون وعين حاكماً وأرسل في أوائل العشرينات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي ورجل سياسة معروف، اشتهر بكتاباته الديمقراطية في أمريكا والنظام القديم والثورة ورسالة عن الجزائر، انتخب عضواً في الجمعية الوطنية الفرنسية من ١٨٣٩–١٨٤٩، ثم عين وزيراً للخارجية، اعتزل العمل السياسي سنة ١٨٥١ بعد رفضه الانقلاب الذي قاده نابليون الثالث، توفي ستة ١٨٥٩. الآن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩–١٩٤٥، ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين، بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، ١٩٩٢، ج٢، ص٣٣٢–٣٣٣.

١٥– للمزيد من التفاصيل ينظر. الكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة إبراهيم صحراوي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٨، ص٣٦–٣٨.

١٦– القربى: بيت صغير من قش وطين. احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص١٣٢–١٣٣.

١٧– مدائن القصدير: تجمع يضم مئات الآلاف من السكان يسكن كل منهم عائلة متكونة من (٥) أشخاص في بيت شيدت جدرانه وسقفه من بقايا الصفائح تجمع إلى بعضها بأخشاب بالية ومسامير لا يتجاوز مساحة البيت (٦) أمتار وتدفع العوائل مقابلها

إيجارات مرتفعة، وتتكدس حولها جموع العمال. احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص١٣٣.

١٨- المصدر نفسه، ص١٣٣.

١٩- قسمت الأراضي قبل الاحتلال الفرنسي إلى أربع أقسام هي: ارض البكوات: وتضم والبيلك والمخزن والملك الفردي والعرش (القبيلة) مسعود مجاهد ، الجزائر الحرة، ص٩٦ ؛ إحسان حقي، إحسان حقي، الجزائر العربية ارض الكفاح المجيد، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر، ١٩٦١، ص١٦١.

٢٠- محمد صالح الحاج، المصدر السابق، ص,٣٨

٢١- المصدر نفسه، ٣٨-,٣٩

٢٢- جوان غليسبي، الجزائر الثائرة، ترجمة خيري حماد، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦١، ص١٨.

٢٣- عمورة عمار، موجز تاريخ الجزائر، الجزائر، دار ريحانة، ٢٠٠٢، ص١٢٠؛ G.G.A. cent ans de colonization Francais Algéria. Alger.1930 , p25

٢٤- نقلاً عن: فرحات عباس، الثورة الجزائرية ليل الاستعمار، ترجمة وليم خوري، دمشق، الشركة القومية للتوزيع، ١٩٦٤، ص٧٣.

٢٥- بيجو: ولد في مدينة ليموج الفرنسية سنة ١٧٨٤، عين برتبة ملازم في حرب نابليون سنة ١٨٠٦ ثم انضم إلى الملكيين بعد هزيمة نابليون، عاد وانضم إلى نابليون خلال مدة حكمه (المئة يوم) أحيل بعدها إلى التقاعد وهو برتبة عقيد، وفي اثر اندلاع ثورة ١٨٣٠، أعيد إلى خدمته بالجيش وتمكن من الحصول على ثقة الملك لويس فيليب، وأصبح من المقربين له بعد تمكنه من القضاء على إعمال الشغب التي اجتاحت باريس سنة ١٨٣٤، أرسل إلى الجزائر سنة ١٨٣٦، وعقد معاهدة (تافنة) مع الأمير عبد القادر الجزائري سنة ١٨٣٧ حتى يتفرغ لحرب احمد باي قسنطينة، ثم عاد إلى فرنسا بعدها، أرسل إلى الجزائر مرة ثانية سنة ١٨٤١ لإكمال السيطرة على باقي المدن، منح لقب ماريشال سنة ١٨٤٣ كمكافأة لخدماته ثم لقب دوق أيسلي بعد انتصاره على الأمير

عبد القادر في أيسلي ١٨٤٤، توفي بمرض الكوليرا في ١٠ حزيران / يونيو ١٨٤٩. بسام العسلي، المقاومة الجزائرية، ص١١-١٢.

٢٦- نقلاً عن: وزارة الثقافة والإعلام الجزائرية، المصدر السابق، ص١٧ ؛ فرحات عباس، المصدر السابق، ص٧٥.

27- Djilali Sari , le désastre démographique , Alger , SN.E D 1982.pp244. للمزيد من التفاصيل بشأن توازن المجتمع الجزائري ينظر الملحق رقم (٢)

28- نقلاً عن: محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق، الجزائر، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٨٦.

٢٩- جان بول سارتر، عارنا في الجزائر، القاهرة، (د.ت)، ص٥-٦ ؛ محمود إحسان الهندي، الحوليات الجزائرية تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني إلى عهد الثورة فالاستقلال، دمشق، العربي للإعلان والنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٧٧، ص١١٦.

٣٠- صلاح العقاد، المصدر السابق، ص١٣٤؛ إبراهيم لونيسي، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر منطقة سيدي بلعباس نموذجا، مجلة المخبر، الجزائر، العددان، (٦-٧) حزيران- كانون الأول ٢٠٠٥، ص,٦٦

٣١- نقلاً عن: الكسي دو طوكفيل، المصدر السابق، ص,٧٣

٣٢- يونس درمونة، المغرب العربي في خطر، تونس، دار الطباعة الحديثة، (د.ت)، ص٢١.

٣٣- شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، بيروت – باريس، منشورات عويدات، ١٩٨٢، ص,١٠١

٣٤- خيري عبد الرزاق جاسم، المصدر السابق، ص٦٨.

٣٥- محمود إحسان الهندي، المصدر السابق، ص,١١٦

٣٦- نقلاً عن: الكسي دو طوكفيل، المصدر السابق، ص,٨٣

٣٧- شارل روبير اجيرون، ص٤٣ ؛ محمود إحسان الهندي، المصدر السابق، ص١١٧؛ سعد زغلول فؤاد، الجزائر في معركة التحرير، تونس، دار الكتب الشرقية، ١٩٥٧، ص,٦٠

٣٨- إحياء الموات: أن يعمد الشخص لأرض لا يعلم تقدم ملك عليها لأحد فيحييها بالسقي أو الزرع أو الغرس أو البناء فتصير بذلك ملكه. أبي حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٧هـ، ٥/١٨.

٣٩- عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، دراسة تاريخية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣، ص٢٢ ؛ صلاح العقاد، المصدر السابق، ص١٩.

٤٠- نقلاً عن: شارل روبير اجيرون، ص,٤٤

٤١- حسينة حماميد، المصدر السابق، ص,٢٤

٤٢- يسري الجوهري، شمال افريقية، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٦، ١٩٨٠، ص١٥٠ ؛ رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، ص١٣٤ ؛ صلاح العقاد، المغرب العربي، في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، والمغرب الأقصى، مصر، ١٩٩٣، ص,١٣٥

٤٣- عبدالله شريط، ومحمد مبارك الميلي، المصدر السابق، ص٢٧٠.

٤٤- يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ١٨٣٠-١٩٥٤، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧، ص١٢ ؛ مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة الاستعمار والتغيير الاجتماعي – السياسي، ترجمة سمير كرم، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠. الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٣، ص٥١ ؛ احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص١٠١-١٠٢.

٤٥- المكاتب العربية أسست في حكم الجنرال بيجو سنة ١٨٤٤، ووضعت لها الهياكل الإدارية، وإدارات فرعية على مستوى المقاطعات، وتوجد وحدات من الدرجة الأولى، وأخرى من الدرجة الثانية، وأصبحت تلك الإدارات تتحكم بالسكان الجزائريين بعد أن بلغت في قسنطينة (١٥) مكتباً وفي الجزائر (١٤) مكتباً وفي وهران (١٢) مكتباً، وكانت تتكون من مدير وضابط مسؤول عن الصحة وأخر عن دفع المكافآت المالية، ومترجمان وضابط صف، وخوجة (كاتب عربي)، ووكيل الضياف، وحاجبان (الشاوش)، ولم تسمح تلك المكاتب بتدخل الجنود الفرنسيين في المناطق الخاضعة لها، بل أنهم المسؤولين عن جمع الضرائب وفرض الأحكام على الجزائر، وقد انتهى العمل بها بقرارين صادرين في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر و١٠تشرين الثاني / نوفمبر ١٨٧٠ بعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية وهزيمة نابليون الثالث، وتم تحويل المناطق التابعة لها إلى مدينة تابعة للنظام المدني. OSAMA W. ABI-MERSHED , APOSTLES OF MODERNITY , STANFORD UNIVERSITY PRESS STANFORD CALIFORNIA, 2010. p66.

٤٦- شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص٤٤-٤٥.

٤٧- حسينة حماميد، المصدر السابق، ص٢٦؛ عبد الكريم غلاب،، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٥، ج٣، ص٦٤.

٤٨- مصطفى الاشرف، المصدر السابق، ص١١٢ ؛ بسام العسلي، الماريشال بيجو ١٧٨٤-١٨٤٩، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٨٢، ص١٣٦.

٤٩- نقلاً عن: محمد الأمين بلغيث، المصدر السابق، ص٨٩-,٩٠

٥٠- نقلاً عن: فرحات عباس، المصدر السابق، ص٨٩ ؛ محمد الغزالي، الاستعمار أحقاد وأطماع، (د.م)، (د.ت)، ص,٢٩

٥١- وزارة الإعلام والثقافة الجزائرية، المصدر السابق، ص١٧؛ عمار بوحوش، العمال الجزائريون، في فرنسا دراسة تحليلية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٧٩، ص,٥٣

٥٢- نقلاً عن: مصطفى الاشرف، المصدر السابق، ص,١١٣

٥٣- فرحات عباس، المصدر السابق، ص٨٨-٨٩

٥٤- نقلاً عن: مصطفى الاشرف، المصدر السابق، ص,١١٥

٥٥- صلاح العقاد، المغرب العربي، ص,١٣٧

٥٦- خيري عبد الرزاق جاسم، المصدر السابق، ص,٥٥

٥٧- للمزيد من التفاصيل ينظر. الكسي دوطوكفيل، المصدر السابق، ص١٤٤-,١٥٥

٥٨- عمار بوحوش، العمال الجزائريون، ص,٥٥

٥٩- خيري عبد الرزاق جاسم، المصدر السابق، ص,٥٦

٦٠- ERNEST MERCIER , Question indigene en Algerie , PARIS , AUGUSTIN GHALLAMEL , EDITEUR , 1901.p44 .

٦١-عمار بوحوش، الأرض والهجرة، مجلة الأصالة، الجزائر، العدد، (١١)، تشرين الثاني – كانون الأول ١٩٧٢، ص,١٨

٦٢- نقلاً عن: عمر الحكيم، المصدر السابق، ص٤٣٥.

٦٣- ربط المرسوم تأسيس بلدية في منطقة ما بين وجود مجلس بلدي من المستوطنين فقط فيها، وأصبحت المجالس تنتخب من قبل فئات المستوطنين بموجب مرسوم ١٦ آب ١٨٤٨، وتم تحديد عدد المقاعد للأهالي والأجانب، وقد الغي هذا المرسوم في العهد الإمبراطوري سنة ١٨٥٤ استجابة لظروف ومستجدات السياسة الاستيطانية. للمزيد من التفاصيل ينظر. محمد صالح الحاج، المصدر السابق، ص١١٨-١٢٣؛ David. G. GORDON ,THE PASSING OF FRENCH ALGERIA , OXFORD UNIVERSITY PRES NEW YORK TORONTO. 1966.p13

٦٤- شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص,٤٦

٦٥- صلاح العقاد، المغرب العربي، ص١٣٨ ؛ يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص١٣.

٦٦-عمار بوحوش، الأرض والهجرة، ص١٨ ؛ صلاح العقاد، محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، ص٣٠.

٦٧- مصطفى الاشرف، المصدر السابق، ص٥٨ ؛ عمار بوحوش، الأرض والهجرة، ص١٩.

٦٨- أمام إخفاق التجربة أرسلت الجمعية الوطنية لجنة خاصة لبحث وضعية المستوطنات وقررت اللجنة الاستمرار في انجاز المقرر، بعد أن وصلت أعداد المستوطنات وأعداد الأوربيين إلى مستوى عال للمزيد من التفاصيل ينظر. يحيى محياوي، الاستيطان والتوطين الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، الجزائر، جامعة باجي مختار، ٢٠٠٦، ص٢٨ ؛ يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص١٤.

٦٩- محمود إحسان الهندي، المصدر السابق، ص١٢٣ ؛ مسعود مجاهد، الجزائر الحرة، ص١٢٨؛ يحيى محياوي، المصدر السابق، ص٢٩.

٧٠- البدو الحقيقيون: هم بدو الجنوب الكبير، أما نصف البدو فهم سكان السهول الذين يمزجون النشاط الرعوي بالنشاط الزراعي، وكذلك سكان الأوراس الذين ينتقلون مرة واحدة في السنة مع أنهم يقيمون في قرى خاصة بهم. للمزيد من التفاصيل ينظر.عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي ١٨٣٠-١٩٦٠، بيروت، ترجمة جوزيف عبدالله، دار الحداثة، ١٩٨٣، ص٩٧-١٠٥.

٧١- محمود إحسان الهندي، المصدر السابق، ص١٢٣ ؛ مغنية الأزرق، المصدر السابق، ص,٥٨

٧٢- شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص,٥٠

٧٣- مصطفى الاشرف، المصدر السابق، ص,٦١

٧٤- محمد صالح الحاج، المصدر السابق، ص١٠٣.

٧٥- يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص١٥-١٦ ؛ نبيل احمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٦، ص,٢٥

76- Charles.f. Gallagher , The United Statutes and , north Africa. morocco , Algeria , and , Tunisia , HARVARD university , press Cambridge , Massachusetts , 1963.p65

٧٧ – نابليون الثالث: ولد جارلس لويس نابليون سنة ١٨٠٨ في فرنسا، وهو ابن لويس بونابرت أخ نابليون الأول ملك هولندا، قام بمحاولتين فاشلتين بين ١٨٣٦-١٨٤٠ في قيادة انتفاضات ضد الملكية، والقي القبض عليه بعد المحاولة الثانية، وهرب من السجن وعاد إلى لندن، وفي سنة ١٨٤٨ أدرج ضمن ليكون موظفاً كبيراً خلال التظاهرات، وأدت القوة والأسس الكامنة والتوق إلى الأسطورة الإمبراطورية إلى انتخابه كرئيس للجمهورية الفرنسية الثانية ١٨٤٨ وإمبراطورها منذ سنة ١٨٥٢ حتى أسره من قبل القوات البروسية في معركة سيدان، وقضى أخر سنتين من حياته في المنفى في جسلهيرست (Geslhurst) في كنت. الآن بالمر، المصدر السابق، ج٢، ص١٣٠.

٧٨- عمار بوحوش، العمال الجزائريون، ص,٥٨

٧٩- محمد نجيب بو طالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص١٠١.

٨٠ – A. BOUHOUCHE , THE FRENCH IN ALGERIA: THE POLITICS OF EXPROPRIATION AND ASSIMILATION ,

٨١- المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد (١٢) تموز ١٩٨٧، ص٢٤٦. قريشي محمد، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ الحرب العالمية الثانية إلى

اندلاع الثورة الجزائرية الكبرى ١٩٤٥-١٩٥٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، ٢٠٠٢، ص٣١ ؛، لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، بيروت، دار الفارابي، ط٧، ١٩٨٠، ص,٢١٦

٨٢- شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص52 ؛ يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص,١٦

٨٣- شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص٥٣-٥٤.

٨٤- نقلاً عن: مجموعة مؤلفين، مجموعة مؤلفين، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت، ط٢، مركز الدراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص١٨.

٨٥- خيري عبد الرزاق جاسم، المصدر السابق، ص٧٤-٧٥ ؛ سعد زغلول فؤاد، المصدر السابق، ص,٦١

٨٦- شارل روبير اجيرون، المصدر السابق، ص٥٦-٥٧ ؛

٨٧ - Ernest MERCIER

, Question indigene en Algerie , PARIS , AUGUSTIN GHALLAMEL , EDITEUR , 1901.p46

٨٨- يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص١٩.

٨٩- زاهر رياض، شمال إفريقيا في العصر الحديث، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٧، ص٢٣٥.

٩٠- الدُوّار: بفتح الدال وضمها وتشديد الواو، والكلمة من مخلفات العرب الأولين معناها ما استدار من الرمل أو المنزل، وفي الجزائر يقصد فيها المكان الذي تقطنه القبيلة أو فرع منها، أو هو قرية من القرى الإسلامية التي مازالت على حالها كما كانت منذ إلف سنة، وهو منطقة إدارية يتولى إدارتها مسلم يسمى (قايد)، وكل دوار له مجلس بلدي يسمى (مجلس الجماعة) ينتخبه أهل الدوار. إحسان حقي، المصدر السابق، ص١٠٧-١٠٨.

٩١- للمزيد من التفاصيل ينظر. نص وثيقة " القانون الشرعي لتثبيت الملكية العقارية ٢٢ نيسان ١٨٦٣ التي تضمنت(٧) فصول بشأن الموضوع. وزارة المجاهدين الجزائرية (د.ت) ؛ عدي الهواري ، المصدر السابق، ص ٦٤-٦٥؛ لوتسكي، المصدر السابق، ص٢١٦ ؛ صلاح العقاد، محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، ص٢٤-٢٥,

٩٢- مغنية الأزرق، المصدر السابق، ص٦٠ ؛ محمد نجيب بو طالب، المصدر السابق، ص١٠٢.

93 - Charles.f. Gallagher , op , cit.p65.

٩٤- عمار بوحوش، العمال الجزائريون، ص,٦٥

٩٥- نقلاً عن: يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص٢١ ؛ مسعود مجاهد، الجزائر الحرة، ص١٣١؛ مذكرات الماريشال مكماهون، فتح الجزائر، ترجمة حامد مصطفى، بغداد، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر المحدودة، (د.ت)، ص٢٠٧.

9٦-- LAbbe BURZET , HISTOIRE, DESATRES DE LALGERIE , 1866-1867- 1868 ,ALGER , 1868

٩٧- عمار بوحوش، العمال الجزائريون، ص٦٦ -٦٧ ؛ يحيى بو عزيز، المجاعة بالجزائر، مجلة الأصالة، العدد (٣٣)، السنة (٥) أيار / مايو ١٩٧٦، ص١٢.

٩٨- مصطفى الاشرف، المصدر السابق، ص٦٧ ؛ نبيل بلاسي، المصدر السابق، ص,٢٦

٩٩- يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص٢٤.

١٠٠- المصدر نفسه، ص٢٤.

١٠١- صدر مرسوم اقر إنشاء ثلاثة مجاميع دينية يهودية في الجزائر ووهران وقسنطينة في نطاق الأحوال الشخصية لليهود، وفي إطار القانون الفرنسي تمهيداً لإدماج اليهود في المجموعة الفرنسية وعزلها عن المجتمع الجزائري.عبد الملك خلف التميمي، اليهود والصهيونية في المغرب العربي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد (٤) المجلد الأول ١٩٨١، ص,١٢٧

١٠٢- نور الدين الدقي، المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، تونس، سراس للنشر، ١٩٩٧، ص٥٢؛ عبد الملك خلف التميمي، اليهود والصهيونية في المغرب العربي، ص,١٢٩

١٠٣- جلال يحيى، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، سيطرة أوربا على العالم، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، (د.ت)، ص٤٦٦ ؛ ليون فيكس، الجزائر حتف الاستعمار، ترجمة محمد عيتاني، بيروت، مكتبة المعارف، ط٢،(د.ت) ، ص٣٤.